العرب
السبت 2021/08/28
السنة 44 العدد 12162

النظام يحكم سيطرته على درعا مهد الثورة السورية

تطمينات روسية للأردن بشأن الاستقرار على حدوده

منحت روسيا صكا على بياض للنظام السوري من أجل تعزيز سيطرته على محافظة درعا في الجنوب لتعيد خلط الأوراق مجددا، ما يجعل الأردن المتوجس من تمركز الميليشيات الإيرانية الداعمة للنظام على حدوده أمام تحديات أمنية كبيرة.

درعا (سوريا) – بدأ مسلحو المعارضة السورية في محافظة درعا إخلاء آخر معقل لهم في جنوب سوريا بموجب اتفاق تم برعاية روسية لتفادي حدوث مواجهة عسكرية في منطقة الحدود الاستراتيجية مع الأردن.

وفرضت روسيا اتفاقا يسمح لقوات النظام بالسيطرة على مدينة درعا البلد، مع توفير ممر آمن لمغادرة مسلحي المعارضة إلى مناطق المعارضة في شمال غرب سوريا.

وفرضت موسكو، حسب مراقبين، تسوية في مدينة درعا البلد على مقاس النظام ما يمثل ضربة قاسية للمعارضة المسلحة في درعا "مهد" الاحتجاجات الشعبية التي انطلقت قبل عشرة أعوام ضد النظام.

ومع إحكام النظام السوري سيطرته على مدينة درعا البلد لن تبقى أمامه مناطق ساخنة سوى بلدة طفس في الريف الغربي ومدينة بصرى الشام ومحيطها.

فايز الدويري

وجود قوات إيرانية قرب الحدود يقض مضاجع الأردن

وأوقف التحرك الروسي محاولة اقتحام الجيب من جانب وحدات عسكرية موالية لإيران بقيادة الفرقة الرابعة من قوات النخبة والتي تسيطر على المنطقة وشددت في الأيام الأخيرة حصارا دام شهرين وكثفت القصف استعدادا للهجوم.

وخلط غياب الضامن الروسي عن المعارك على الأرض في محافظة درعا الأوراق من جديد وفتح الباب أمام قوات النظام السوري لبسط سيطرتها على المحافظة. ويقول مراقبون إنه لا يمكن لقوات النظام شن تصعيد عسكري في المنطقة دون ضوء أخضر روسي، وهو ما بات جليا بعد أن أجبرت المعارضة في درعا على القبول باتفاق "استسلام" والتهجير القسري للمسلحين من المنطقة.

وعاش ما يربو على 50 ألف مدني إلى جانب عدة ألوف من مقاتلي المعارضة السابقين في المعقل الذي شهد أول احتجاجات سلمية ضد حكم عائلة الأسد، والتي قوبلت بالقوة قبل أن تنتشر في أنحاء سوريا.

وقال سكان ومسؤولون محليون إن المنطقة أصبحت حاليا مدينة أشباح بعد أسابيع من القتال المتقطع والقصف الذي منع الجيش خلاله دخول المواد الغذائية والطبية وإمدادات الوقود، لكنه فتح ممرا للمدنيين لمغادرتها.

وشهد الجيب وبلدات أخرى في جنوب سوريا منذ استعادت قوات النظام محافظة درعا احتجاجات متفرقة ضد حكم الرئيس بشار الأسد. ومثل هذه الاحتجاجات أمر نادر الحدوث في المناطق التي تخضع لسيطرة الحكومة السورية.

واستعاد الجيش السوري بمساعدة سلاح الجو الروسي والميليشيات الإيرانية في 2018 السيطرة على المحافظة وعاصمتها درعا والمتاخمة للأردن وهضبة الجولان.

وأجبر الاتفاق ألوفا من مسلحي المعارضة المدعومين من الغرب على تسليم الأسلحة الثقيلة لكنه منع الجيش من دخول المعقل المعروف باسم درعا البلد.

وكانت موسكو قد أعطت ضمانات لإسرائيل وواشنطن في 2018 بأنها ستمنع الميليشيات المدعومة من إيران من توسيع نفوذها في المنطقة الاستراتيجية. ومنذ بدء التصعيد في درعا البلد تحذر المعارضة من اتساع رقعة النفوذ الإيراني في جنوب سوريا أين تنتشر عدة ميليشيات إيرانية في محيط المدينة.

وتتخذ الميليشيات الإيرانية من الفرقة الرابعة التي يقودها شقيق الرئيس السوري ماهر الأسد غطاء لانتشارها في جنوب سوريا وهو ما يثير مخاوف الأردن المجاور.

ودعا باحثون وأكاديميون أردنيون عمّان إلى النظر بعين الخشية نحو وجود ميليشيات إيرانية على الحدود الأردنية مع سوريا، حتى لا تشكل مصدر إزعاج أمني أو تأثيرا في العلاقات الأردنية – السورية.

ويقول أستاذ العلاقات الدولية والعلوم السياسية في الجامعة الأردنية محمد مصالحة إن اتفاق التسوية في درعا المحاذية للأردن عام 2018 "بمباركة روسية كان يهدف إلى تفادي تهديد الوجود الإيراني على الأمن القومي الأردني".

وحذّر الأكاديمي الأردني من أنه "بعد مرور ثلاثة أعوام على اتفاق التسوية بين المعارضة والنظام في محافظة درعا، وبوساطة روسية، عاد الوضع فيها إلى المربع الأول".

ويثير التوتر في درعا قلق الأردن المحاذي لجزء ليس بالقليل من المحافظة المضطربة.

وزاد حديث أهالي درعا عن وجود قوات إيرانية داعمة للنظام السوري من حالة القلق لدى عمّان، لاسيما وأن العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني قد أعلن مؤخرا في مقابلة أجرتها معه شبكة "سي.إن.إن" الأميركية عن تعرض بلاده للهجوم من طائرات مسيّرة إيرانية الصنع وتم التعامل معها.

وكان العاهل الأردني أول من حذّر من نشوء هلال شيعي في المنطقة، مطالبا الدول العربية بالتصدي للتمدّد الإيراني الذي كان حينها ما يزال في بداياته.

ودعا الأردن مرارا إلى حل سياسي للأزمة السورية، وهو ما عبر عنه مسؤولوه وساسته في الكثير من المناسبات، لكنه في الوقت ذاته يسعى جاهدا لتجنب أي تداعيات أخرى قد تطاله نتيجة التطورات في محافظة درعا.

ويلفت متابعون إلى أن التهديد على أمن الأردن قد يكون إذا ما حدثت مواجهة إيرانية – إسرائيلية، خاصة مع وجود الطائرات المسيرة والتي تعتبر تهديدا لأمن البلدين نظرا لتقنيتها في ضرب أهدافها.

ويقول المحلل العسكري الأردني فايز الدويري إن وجود قوات إيرانية قرب الحدود "يقض مضاجع الأردن رسميا وشعبيا".

ويضيف الدويري "الميليشيات الإيرانية لو استطاعت أن تؤثر على الأمن الوطني الأردني فإنها لن تتأخر لحظة".

والخميس بحث السفير الروسي لدى الأردن غليب ديسياتنيكوف خلال لقاء مع جمعية الصداقة البرلمانية الأردنية – الأوروبية في مجلس النواب الأردني، التطورات الأخيرة في سوريا، وخاصة في درعا جنوب البلاد.

وقال ديسياتنيكوف "موسكو مستعدة للتعاون والعمل مع السلطات الأردنية لإعادة الأمن والاستقرار لسوريا، وخصوصاً منطقة الجنوب ذات الاهتمام الأردني".

ورحب الدبلوماسي الروسي بأي مشروع من الأردن لإعادة العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الجانب السوري بما يخدم البلدين، مؤكدا على أهمية العمل للتوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية، بما يضمن وحدة أراضي سوريا وسيادتها والعودة الآمنة للاجئين. ويأتي حديث السفير الروسي بعد أيام من لقاء الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بالعاهل الأردني في موسكو، حيث بحثا التطورات الأخيرة في سوريا وخاصة في درعا جنوب البلاد، وأكدا على أهمية العمل للتوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية، بما يضمن وحدة أراضي سوريا وسيادتها والعودة الآمنة للاجئين.

ويقول أستاذ العلوم السياسية في الجامعة الألمانية – الأردنية (حكومية) بدر الماضي إن "روسيا بالنسبة إلى الأردن هي مفتاح الحل الوحيد والحليف الموثوق لتأطير السلوك الإيراني في المنطقة، وبالتالي استقرارا للأوضاع الأمنية وانعكاسه إيجابيا على مصالح دول المنطقة بما في ذلك المملكة الأردنية".

توجّس أردني من عبث الميليشيات الإيرانية

السودان وتشاد يناقشان اتفاقيات أمنية تضبط الانفلات على الحدود

الخرطوم – يعتزم رئيس المجلس العسكري الحاكم في تشاد محمد إدريس ديبي القيام بأول زيارة إلى الخرطوم يومي الأحد والاثنين تركز على الجوانب الأمنية في ظل ظروف حدودية ملتهبة جراء تدهور الأوضاع في إقليم دارفور بسبب تجدد الاشتباكات القبلية، تزامنًا مع مساعي السلطة الانتقالية في تشاد لدرء الأخطار الأمنية لبدء حوار سياسي مع الأطراف الرافضة لوجود ديبي الابن على رأس السلطة.

وتأتي الزيارة في وقت تزايدت فيه وتيرة التحركات الأمنية بين تشاد وليبيا والنيجر والسودان لإعادة إحياء الاتفاق الأمني الرباعي وتفعيل القوة العسكرية المشتركة بين الدول الأربع بما يحول دون توغل تنظيمات إرهابية وجماعات متمردة على غرار ما حصل في أبريل الماضي، في عملية أدّت إلى مقتل الرئيس التشادي إدريس ديبي.

وتقود تشاد هذه التحركات من خلال جملة من اللقاءات الأمنية والدبلوماسية التي عقدتها مع دول الجوار الشريكة معها في الاتفاق الأمني لمكافحة الإرهاب والموقع منذ مطلع العام 2018، خاصة مع انتشار التنظيمات الإرهابية في الغرب الليبي، وتستهدف فرض حصار أمني يمنع مرورها عبر الصحراء الشاسعة إلى أراضيها ويقطع سبل الدعم بينها وعناصر متمردة في كل من تشاد والسودان.

وحسب تقديرات بعض السودانيين يخشى ديبي زيادة انفلات الأوضاع في دارفور بما يصبح مؤثراً على سلطته، ما يضاعف الصعوبات التي تواجهه في تثبيت أركان حكمه ويزيد الأخطار التي تحاصره، ولديه هواجس من انتقال تنظيمات إرهابية يتركز وجودها في النيجر وبوركينا فاسو ومالي إلى بلاده.

ويؤكد هؤلاء الخبراء أن هناك إرهاصات نحو تمدد التنظيمات الإرهابية إلى تشاد عن طريق السودان وليبيا والنيجر، والهدف الأساسي بالنسبة إلى ديبي الابن أن يغلق النوافذ التي قد تتسلل منها حركات متطرفة لتدشين تحالفات مع مناوئين له، في تلك الحالة لن يكون من المستبعد أن تقرع طبول الحرب الأهلية في بلاده على نطاق واسع.

وتواجه تشاد تهديدات من الحدود الليبية من جبهة الوفاق والتغيير (فاكت)، والمتورطة في مقتل الرئيس إدريس ديبي بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية في أثناء معارك ضارية قادها ضد مقاتليها.

محمد خليل الصائم

تشاد لديها مخاوف من تصاعد العنف في دارفور

وتبدو زيارة ديبي الابن إلى السودان مهمة، حيث يسعى البلد لإعادة ترتيب أوضاع القوات المشتركة بين البلدين في ظل إعلان حاكم دارفور مني أركو مناوي فتح الحدود كبادرة طيبة تضمن إقامة علاقات استراتيجية مع دول الجوار مع توليه منصبه مؤخراً، ما يؤشر لإمكانية زيادة وتيرة تهريب الأسلحة التي تعتمد على التداخل الواسع بين قبائل في البلدين، حال لم يكن هناك ضبط لحركة القبائل والعناصر المتسللة عبر الحدود.

وأكد الخبير الاستراتيجي محمد خليل الصائم أن السودان يدعم جهود تشاد لإعادة تفعيل القوات المشتركة، وتسير الأمور في اتجاه متواز عبر التنسيق مع ليبيا والنيجر لمنع انفلات الأوضاع في دارفور، لأن هناك مؤشرات على تزايد معدلات تهريب السلاح بين البلدين في الأشهر الماضية.

وأضاف في تصريح لـ"العرب" أن تشاد لديها مخاوف من تصاعد العنف في دارفور، لأن تعيين مني أركو مناوي الذي يتبع قبلية الزغاوة وهي قبيلة مشتركة بين البلدين لا تشكل 2 في المئة من حجم الحضور القبلي في دارفور قد ينتج عنه اندلاع حروب بين القبائل، ما يشي بوجود رغبة في تقويض هذه الاشتباكات عبر الآليات الأمنية المشتركة بينهما.

ويرى مراقبون أن زيارة ديبي الابن إلى الخرطوم بصحبة وفد وزاري وأمني ترمي للاستفادة من تجربة الانتقال والمصالحة في السودان، وضمان عدم تورط أي من أبناء القبائل والحركات المسلحة في دارفور للدخول في تحالفات مع أطراف مناوئة لسلطته الانتقالية، والحصول على شرعية دولية مماثلة، مستفيداً من الانفتاح السوداني على المجتمع الدولي والتعرف على أبعاد التجربة عن قرب قبل انطلاق الحوار في إنجامينا مع المجموعات المعارضة.

وينظر السودان إلى تطورات الأحداث في تشاد بمزيد من القلق لأن المجلس العسكري لم يتبن خطوات تبرهن على أنه جاد في التحول الديمقراطي، وثمة شكوك في نجاح الحوار الذي دعا إليه ديبي.

وقال المحلل السياسي المتخصص في الشؤون الأفريقية محمد تورشين إن السودان مؤثر رئيسي في المشهد السياسي التشادي بفعل الحدود غير الطبيعية والمشتركة بين البلدين التي رسمها المستعمر الأجنبي وأدت إلى وجود أكثر من 20 قومية متداخلة بين البلدين، فضلا عن التأثير التاريخي بفعل وصول ديبي الأب إلى السلطة بدعم مباشر من النظام السوداني البائد (نظام عمر البشير)، ويسعى الابن لحصار أي تغييرات سياسية وإقليمية قد تكون سببًا في التخلي عن دعم أركان نظامه.

وأوضح في تصريح لـ"العرب" أن ديبي يأتي إلى الخرطوم يومي الأحد والاثنين بحثًا عن مساندة قوية من جانب السلطة الانتقالية لنظام حكمه الجديد، ويدرك أن هناك عوامل كثيرة مشتركة يمكن البناء عليها، لأن البلدين تحت حكم سلطة انتقالية ويحاولان تأسيس مرحلة واعدة بعدها تقوم على دمج الحركات المتمردة في السلطة، وهناك أخطار أمنية واحدة تلحق بكل منهما ما يعتبره المجلس العسكري في تشاد فرصة لوجود تعاون مع السودان.

حدود مرهقة

استدعاء حسان دياب للتحقيق: ميشال عون في قلب العاصفة

بيروت – أثار استدعاء أصدره قاضي التحقيق في انفجار مرفأ بيروت ضد رئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب جدلا واسعا داخل الطبقة السياسية اللبنانية وصل إلى حد توجيه اتهامات للرئيس ميشال عون.

وأعلن أربعة رؤساء حكومات سابقون في لبنان الخميس وهم نجيب ميقاتي وفؤاد السنيورة وسعد الحريري وتمام سلام، رفضهم استدعاء دياب محذرين من وجود "شبهات سياسية" خلفها.

وقالوا في بيانهم "هذه السابقة خطيرة بكل الأبعاد السياسية والوطنية والدستورية، وتنال من موقع رئاسة الحكومة دون سواها من المواقع العليا في الدولة اللبنانية"، في إشارة مباشرة إلى رئاسة الجمهورية.

وحذروا من أن هذا الإجراء محفوف بالشبهات السياسية لأنه يتقاطع مع محاولات لم تتوقف منذ سنوات للانقلاب على "اتفاق الطائف" وكسر هيبة رئاسة الحكومة وتطويق مكانتها في النظام السياسي.

وردت رئاسة الجمهورية الجمعة على بيان الرؤساء السابقين بالقول "نأسف لاتهام الرئيس ميشال عون في موضوع تفجير المرفأ في حين أنّه وضع نفسه بتصرف المحقق العدلي لسماع شهادته في حال استنسب المحقق العدلي ذلك لمنفعة التحقيق".

وأعلن الرئيس اللبناني استعداده للمثول أمام قاضي التحقيق بقضية مرفأ بيروت مرارا، لكنه متمسك برفض سماع أقوال مسؤولين محسوبين على تياره (الوطني الحر).

وفي الثاني من يوليو الماضي أعلن المحقق العدلي في القضية عزمه استجواب دياب، كما طلب رفع الحصانة النيابية والوظيفية عن ثلاثة وزراء سابقين وستة من كبار الضباط الأمنيين.

وتقول أحزاب سياسية لبنانية إن التحقيق العدلي في انفجار مرفأ بيروت يدار في قصر بعبدا، فيما ينفي عون التدخل في المسار القضائي للتحقيق، بل على العكس من ذلك فهو ملتزم بالإسراع في الوصول إلى تحديد المتهمين ومحاسبتهم.

> أحزاب سياسية تتهم الرئيس ميشال عون بإدارة ملف تحقيق انفجار مرفأ بيروت من قصر بعبدا والأخير ينفي

واعتبرت رئاسة الجمهورية اللبنانية أنّ "توقيت الاتهامات مريب، في وقت يبذل فيه رئيس الجمهوريّة جهوداً مضنية لتأليف حكومة لبنان المنتظرة للتصدّي للمعاناة القاسية التي ينوء تحت أثقالها شعب لبنان وسائر المقيمين على أرضه، بعد أن أصاب الوهن الخطير جسد لبنان النحيل وزالت أو تكاد قدرة الاحتمال لديه".

ووقع انفجار مرفأ بيروت في الرابع من أغسطس 2020، وأسفر عن سقوط أكثر من 200 قتيل ونحو 7 آلاف جريح، فضلا عن دمار مادي هائل في الأبنية السكنية والتجارية.

ووفق تحقيقات أولية، وقع الانفجار في العنبر رقم 12 من المرفأ، الذي تقول السلطات إنه كان يحوي نحو 2750 طنا من مادة نترات الأمونيوم شديدة الانفجار كانت مصادرة من سفينة ومخزنة منذ عام 2014.